الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-09

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المراجعة الدورية للقوائم الانتخابية ابتداء من الأحد

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس الأربعاء، المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية، لاسيما البالغين من العمر 18 سنة كاملة يوم 31 ديسمبر 2021، إلى تسجيل أنفسهم في هذه القوائم على مستوى بلدية مقر إقامتهم.

وأوضحت السلطة في بيان لها أنه طبقا لأحكام المواد 62 و65 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، فإن فترة المراجعة الدورية للقوائم الانتخابية ستفتتح يوم الأحد 12 ديسمبر 2021 وتستمر إلى غاية 16 من نفس الشهر.

ودعت بالمناسبة الناخبات والناخبين الذين غيروا مقر إقامتهم إلى التقرب من اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية مقر إقامتهم الجديدة من أجل إعادة تسجيلهم، حيث يجب أن يرفق طلب التسجيل في القوائم الانتخابية البلدية بوثيقة إثبات هوية المعني وأخرى تثبت محل الإقامة.

كما يمكن للمواطنات والمواطنين الولوج إلى موقع السلطة المستقلة عبر الرابط الآتي: https://services.ina-elections.dz/registrer للتسجيل الأولي عن بعد في القوائم الانتخابية البلدية، على أن تبقى مكاتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية مفتوحة طيلة الأيام المحددة من الساعة التاسعة (09:00) صباحا إلى غاية الرابعة والنصف (16:30) مساء.

أما بالنسبة للمواطنات والمواطنين المقيمين في الخارج، فيتعين عليهم التقرب من الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية لتسجيل أنفسهم وفقا لنفس الإجراءات. وأج

الشروق

أحزاب في سباق مع الزمن لإنهاء التحالفات والتكتلات

"ماراطون" الأسبوع الأخير لحل أزمة الأمير والمجالس!

أسماء بهلولي

حددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الأسبوع المقبل كآخر أجل لتنصيب المجالس البلدية والولائية المنبثقة عن انتخابات 27 نوفمبر الماضي، في وقت تسارع فيه الأحزاب السياسية الفائزة في هذه الاستحقاقات الزمن لإنهاء التحالفات والتكتلات الداخلية لاحتواء الوضع داخل المجالس تمهيدا لدخول المرحلة النهائية وتفادي شبح الانسدادات.

يبدو أن منصب "المير"، قد بات ينغص صفو الأحزاب السياسية التي تخشى فقدانه في آخر لحظة، ما يعني - حسبها - خسارة رئاسة مجلس بلدي طالما سعت للوصول إليه أو المحافظة عليه إن كان في السابق ضمن امتداداتها السياسية، وهو المنصب الذي لا يزال محط مفاوضات بين أطياف الطبقة السياسية في البلاد التي تسعى لافتكاك هذا المقعد قبيل تنصيب المجالس التي حدد آخر أجل له بداية من الأسبوع المقبل خاصة وأن المحاكم قد فصلت بصفة كلية في طعون الأحزاب السياسية.

بالمقابل، أعلن صاحب الريادة في هذه الانتخابات حزب جبهة التحرير الوطني، عن افتكاكه رئاسة ما يقارب 500 بلدية، إلا أن غريمه السابق في السلطة التجمع الوطني الديمقراطي، الذي احتل المرتبة الثانية في هذه الانتخابات، لا يزال متحفظا عن الرقم النهائي بخصوص عدد المجالس التي تحصل فيها على الرئاسة، وهو ما أكده القيادي في الحزب العربي صافي، الذي قال إن الأرندي لا يزال يحصي عدد المجالس التي تحصل فيها على أغلبية المقاعد بما فيها منصب المير، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أنه رغم الإكراهات التي تعرض لها الحزب خلال العملية الانتخابية من بداية جمع التوقيعات إلى حين إعلان النتائج، إلا أن ذلك لم يمنعه من حصد عدد مهم من المجالس البلدية والولائية قائلا: "تجاوزنا كل هذه العراقيل من أجل المصلحة الوطنية، خاصة في الظرف الحالي الذي تمر به البلاد داخليا وخارجيا"، وبالنسبة لتنصيب المجالس والتحالفات بين الأحزاب السياسية فنحن يقول - المتحدث - لا نقف عند الأرقام، بل في تسهيل تنصيب هذه المجالس للشروع في مهامها المنوطة وفق البرنامج الذي رافع من اجله الأرندي خلال الحملة الانتخابية، وعلى رأسه الجانب الاجتماعي والاقتصادية والتحديات التي ينتظرها الشعب.

وأضاف المتحدث، أن الطبقة السياسية في البلاد، مطالبة اليوم بتأسيس حزام سياسي لمجابهة كافة التحديات التي تواجه الجزائر، مشيرا أن عملية تنصيب المجالس لا تزال مستمرة، وهي تخضع -حسبه-لخصوصيات المحلية لكل منطقة، قائلا: "هذه الأخيرة مبنية على الحساسيات الجهوية والعروشية وقد وجدنا صعوبة في تحقيق التوافق والانسجام".

للإشارة، فقد شرعت المحاكم الإدارية في الرد على الطعون التي تقدمت بها القوائم الحزبية والقوائم المستقلة، بعد إعلان نتائج انتخابات 27 نوفمبر الماضي، حيث لا تزال بعض المجالس معلقة بسبب النتائج محل طعون في المحاكم الإدارية ومجلس الدولة التي يُنتظر أن يتم الفصل فيها بشكل نهائي هذا الأسبوع.

مراجعة القوائم الانتخابية بداية من الأحد

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عن انطلاق فترة المراجعة الدورية للقوائم الانتخابية بداية من يوم 12 إلى غاية 16 ديسمبر الجاري.

وأكدت السلطة، في بيان لها، الأربعاء، أن المواطنين والمواطنات غير المسجلين في القوائم الانتخابية والبالغين ثماني عشرة سنة كاملة يوم 31 ديسمبر 2021 مدعوون لطلب تسجيل أنفسهم في بلدية محل إقامتهم على مستوى اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية.

وأوضحت السلطة المستقلة أن مكتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية مفتوح طيلة الأيام المحددة من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الرابعة والنصف مساء.

وأضافت أن المواطنين والمواطنات المقيمين في الخارج يتعين عليهم التقرب من الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية لتسجيل أنفسهم.

■ س. ع

الحياة
ELHAYATONLINE

الأحزاب السياسية تثمّن نتائج المحليات:

"إنها انتخابات شفّافة ونزيهة"

سلمى ساسي

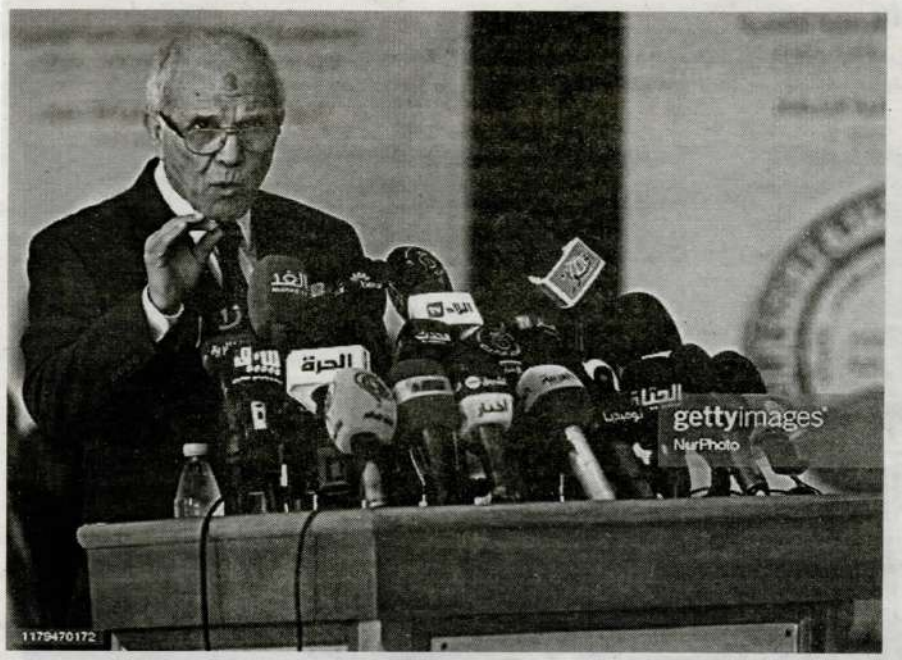

» ثمّنت مختلف الأحزاب السياسية، النتائج المحققة في الاستحقاقات المحلية التي جرت يوم 27 نوفمبر، مؤكدين أنّ المحليات كانت شفّافة ونزيهة رغم بعض التجاوزات.

واعتبرت الأحزاب الخمسة التي احتلت المراكز الأولى في المحليات، ويتعلق الأمر بكل من حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة البناء الوطني وحركة مجتمع السلم وجبهة المستقبل، أنّ النتائج المحقّقة مرضية جدا، عبّرت عن أجواء المنافسة الشريفة التي جرت.

وتمكن حزب جبهة التحرير الوطني من حصد 5978 مقعدا في 124 بلدية عبر 42 ولاية، ليليه بعد ذلك في المرتبة الثانية الغريم التقليدي حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ4584 مقعدا.

كما حصدت تشكيلة عبد العزيز بلعيد 3262 مقعدا في المجالس البلدية، ليحتل بذلك حزب جبهة المستقبل المرتبة الرابعة في الاستحقاقات المحلية. وتمكنت أحزاب التيار الإسلامي، من الفوز في الاستحقاقات المحلية وتحقيق نتائج إيجابية، أين تحصلت حركة البناء الوطني على 1848 مقعدا لتليها حركة مجتمع السلم بـ1820 مقعدا في المجالس البلدية في 10 بلديات عبر 8 ولايات، وفقا لما كشف عنه محمد شرفي.◆

الحياة
EL HAYATONLINE

الإعلان عن النتائج النهائية للمحليات هذا الأحد

» الشروع في تنصيب المجالس الأسبوع المقبل

» يرتقب أن تعلن المحكمة الدستورية يوم الأحد، عن النتائج النهائية للانتخابات المحلية التي جرت يوم 27 نوفمبر المنصرم، بعد 10 أيام كاملة من دراسة الطعون المودعة لدى المحكمة الدستورية لتثبيت الفائزين في المحليات.

وستضبط المحكمة الدستورية النتائج النهائية للاقتراع، على اعتبار أن انتهاء الأجال القانونية لدراسة الطعون والفصل في النتائج، تكون في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ استلامه للنتائج، مع وجود إمكانية لتمديده لمدة 48 ساعة أخرى إذا تطلب الأمر وصعب الفصل في الطعون المودعة لدى المحكمة الدستورية.

ويتساءل الكثير من المتتبعين للشأن السياسي، ما إذا كانت ستحدث مفاجآت في النتائج، خصوصا أن الكثير من الأحزاب والقوائم الحرة كانت قد قدمت طعون بخصوص بعض التجاوزات، اشتكوا فيها من تسريب أوراق الانتخاب، التزوير، محاولة التأثير على السير الحسن للعملية الانتخابية وغيرها، بحيث تبحث المحكمة الدستورية في الطعون المقدمة للفصل فيها، إما بإلغاء الانتخاب المتنازع فيه أو إعادة صياغة محضر النتائج المعد وإعلان المرشح المنتخب قانونا. يذكر، لقد تمكن حزب جبهة التحرير الوطني من حصد 5978 مقعدا في 124 بلدية عبر 42 ولاية، ليليه بعد ذلك في المرتبة الثانية الفريم التقليدي حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ4584 مقعدا.

كما حصدت تشكيلة عبد العزيز بلعيد 3262 مقعدا في المجالس البلدية، ليحتل بذلك حزب جبهة المستقبل المرتبة الرابعة في الاستحقاقات المحلية. وتمكنت أحزاب التيار الإسلامي من الفوز في الاستحقاقات المحلية وتحقيق نتائج إيجابية، أين تحصلت حركة البناء الوطني على 1848 مقعدا، لتليها حركة مجتمع السلم بـ1820 مقعدا في المجالس البلدية في 10 بلديات عبر 8 ولايات، وفقا لما كشف عنه محمد شرفي.◆

سلمى ساسي

الإعلان عن النتائج النهائية لمحليات 27 نوفمبر سيكون الأحد القادم

كشف المكلف بالإعلام والحملة الانتخابية والتنظيم بالمندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بسطيف، عبد الغاني فيلاوين، أن الإعلان عن النتائج النهائية لمحليات 27 نوفمبر 2021 الأحد القادم 12 ديسمبر 2021.

وفي حديثه إلى إذاعة سطيف، قال إن المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بسطيف، سيعلن عن النتائج بمحضر نهائي، والنتائج تنشر بمقر المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بحي تبينت بمدينة سطيف.

وأشار المتحدث ذاته إلى أن الشروع في تنصيب أعضاء المجالس المحلية المنتخبة سيكون الأسبوع القادم.

وفي السياق ذاته، كشف عبد الغاني فيلاوين أن 29 مترشحا طعنوا في نتائج الانتخابات خاصة بمترشحين اثنين للمجلس الشعبي الولائي. و27 مترشحا في المجالس الشعبية البلدية.

وأضاف المكلف بالإعلام والحملة الانتخابية والتنظيم بالمندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات بسطيف آجال الطعن لدى المحكمة الإدارية انقضت يوم 06 ديسمبر 2021 عند الساعة 00:00.

وأكد عبد الغاني فيلاوين أن المحكمة الإدارية فصلت برفض كل الطعون وعدم التأسيس، مشيرا إلى أن مرشحين إثنين لبلديتي سطيف وبوطالب طعنا لدى مجلس الدولة -يضيف- كما أن مجلس الدولة فصل في الطعنين أمس الأربعاء.

المحكمة الإدارية فصلت برفض كل الطعون وعدم التأسيس.

أيوب حيرش

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

اختلاف نسب المشاركة في نفس الاقتراع بين المجالس البلدية والولائية

لماذا لا يهتم الجزائريون بالبرلمان الولائي؟

سجل مرة أخرى اختلاف في نسب المشاركة في الانتخابات المحلية بين المجالس البلدية (بلغت نسبة المشاركة 36.58 بالمائة) وبين المجالس الولائية (بلغت نسبة المشاركة 34.76 بالمائة)، رغم أن الاقتراع جرى في نفس اليوم والتوقيت. فهل يعد ذلك مؤشرا على أن الجزائريين لا يعطون أهمية كبيرة لدور المجالس الولائية وأن وجودها لدى المواطن يطرح علامة استفهام؟

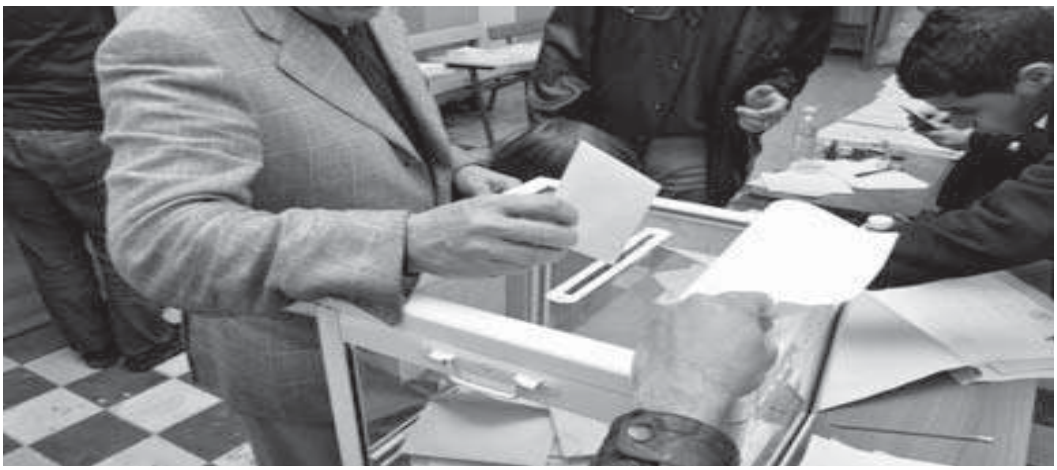

انتخابات المجالس الولائية لو جرت لوحدها لن تستقطب اهتمام المواطنين

ح. سليمان

● يتساءل البعض، لماذا يتم الجمع بين انتخابات المجالس البلدية وبين المجالس الولائية ولا يتم الجمع بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية؟ مثل هذا التساؤل يفرض نفسه ليس فقط بالنظر إلى اختلاف نسبة المشاركة المسجلة في البلديات مع الولايات، ولكن أيضا من باب محاولة معرفة ماذا سيحدث لو جرت الانتخابات البلدية بمفردها بمعزل عن انتخابات المجالس الولائية؟

إن الجمع بين الاقتراعين قد يكون مرده تخوف من أن لا تستقطب انتخابات المجالس الولائية لو جرت لوحدها اهتمام المواطنين، ولذلك تم برمجتها في يوم واحد مع الانتخابات البلدية، وبعد ذلك وحده كافيا لتقف السلطات العمومية عند هذا الأمر بإصلاحات عميقة تعيد لها بريقها الضائع، خصوصا من خلال مراجعة قانون البلدية والولاية بالشكل الذي يجعل المجلس الولائي وهو بمثابة "البرلمان الولائي"، يستقطب الاهتمام الحزبي والسياسي ويحقق أعلى نسب مشاركة، ولا يبقى ينظر إليها كأنها انتخابات من الدرجة الثانية، مثلما يلاحظ اليوم حول مجرياتها. سارت محليات 27 نوفمبر 2021 تقريبا على نفس منوال سابقتها لسنة 2017، حيث سجل عدم اهتمام واضح لدى الناخبين بالمجالس الولائية مقارنة بالمجالس البلدية، وقد ظهر ذلك جليا في نسب المشاركة في الاقتراع بين البلدي (نسبة المشاركة 36.58 بالمائة) بعدما كانت (46.83 بالمائة) في 2017 و(34.76 بالمائة) في الولائي بعدما كانت (44.96 بالمائة) في انتخابات 2017. هذه الفوارق تظهر أن المواطن لا يرى أهمية تذكر من تواجد المجالس المنتخبة الولائية، مقارنة بالمجلس البلدي الذي تربطه به علاقة يومية مباشرة، رغم أن الواقع يشير إلى أن المجلس الولائي الذي يعد بمثابة "البرلمان الولائي" مهمته مراقبة رأس الهيئة التنفيذية في الولاية (الوالي) ويصادق على برامج التنمية الموزعة على البلديات.

هذه المعاينة تدفع لطرح سؤال عن دور المنتخبين وصلاحياتهم في المجالس الولائية، هل هم امتداد للمنتخبين المحليين في المجالس البلدية يتحسسون انشغالاتهم ويدافعون عنها؟ أم أنهم مجرد أداة في يد الولاة يستعملونها كرجل إطفاء ليس إلا؟ من جهة أخرى، إذا كان المواطنون لا يظهرون اهتماما باقتراع المجالس الولائية مقارنة بالأمير، فإن الولاة عكس ذلك تماما، يحرصون على متابعة كل صغيرة وكبيرة حول تركيبة هذه المجالس خلال ترشيحات الأحزاب لممثليها وأثناءها وحتى بعد فرز النتائج، من باب أن هؤلاء المنتخبين سيكونون على علاقة مباشرة مع الوالي، سواء ما تعلق بالميزانية أو بالحصيلة.

وما يلاحظ في هذا الإطار، أنه نادرا ما يحدث "تصادم" بين المجالس الولائية وبين الولاة، عكس ما هو حاصل بين المجالس البلدية (الأمير) الذين يصطدمون مع الولاة، ومع رؤساء الدوائر في الكثير من القضايا، مما يكشف من جهة لماذا الولاة حريصون على المجالس الولائية أكثر من حرصهم على المجالس البلدية. ومن الجهة المقابلة لماذا الناخبون لا يقبلون على انتخابات المجالس الولائية مقارنة بالمجالس البلدية. وهذا يطرح سؤال هل تقوم المجالس الولائية حقا بدور مراقبة الهيئة التنفيذية الولائية وتمارس صلاحية الحساب؟ أم أنها تسير بما تشتهيه سفينة الولاة؟

على صعيد متصل، بينت نتائج الانتخابات المحلية التي قرأها محمد شرفي أن هناك دورا ثانيا لهذه الانتخابات محدد بموعد تنصيب رؤساء البلديات والمجالس الولائية، حيث بدأت تنقلب فيها تلك النتائج رأسا على عقب بفعل ما يسمى "التجوال السياسي"، ما يعني أنه بين تاريخ إعلان النتائج المحلية وبين موعد تنصيب الأمير ورؤساء المجالس الولائية الجدد، حدث دور انتخابي ثاني بطله المنتخبون أنفسهم، فمنهم من غير "قبعته" السياسية واللحاق بحزب آخر، سواء عن "قناعة" أو بموجب "صفقات سرية"، ومنهم من اضطر للاستسلام لضغوط الولاة ورؤساء الدوائر للالتحاق بالأغلبية الجديدة. وفي سؤال حول ما إذا كان هناك مخاوف من فقدان "الأفالان" المركز الأول في مجلس الأمة، أفاد بعجي أن "عشرات المقاعد من القوائم الحرة التي ستلتحق بحزب جبهة التحرير الوطني، وبالتالي قد "نكون أكثر من حيث المقاعد بعد شهر ومنه يمكننا المحافظة على مركزنا"، يقول المتحدث.

هذا يعني أن عملية اصطياد المنتخبين، سواء الأحرار أو من الأحزاب الصغيرة وإلحاقهم بمنتخبي الأحزاب التقليدية، وراءه "ضغوط" وليس حالات معزولة استجابة لـ"حسابات" سترتّب مستقبلا تركيبة مجلس الأمة عند عملية تجديده النصفي المقبلة.

والغريب في الأمر، أن السعي لتغيير "القبعة السياسية" للمنتخبين المحليين يراد من ورائه في نهاية المطاف عدم تحقيق ما يسمى بـ"التداول" على السلطة في الجماعات الإقليمية للدولة، وهي البلدية والولاية، ما يعني أن بعض الأحزاب تحقّق بالإدارة ما لم تنتزعه بالانتخابات.

ح. س

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الرقابة البعدية تصطاد مستعملي المال الفاسد في الانتخابات

نـــواب في عيـــن الإعصـــار

كشفت مصادر مطلعة لـ"الخبر"، أن عددا من نواب المجلس الشعبي الوطني الحاليين الذين أفرزتهم تشريعيات جوان الماضي، مرشحون لرفع الحصانة البرلمانية عنهم، تمهيدا لإحالتهم أمام الجهات القضائية بشبهات فساد.

حدث

عـدد المعنـيين بـالإجـراءات الأمـنـيـة والقضائية المرتقب مباشرتها ضدهم، غير أنها أكدت أن الإجراء جاء بعد ثبوت ورصـد اشـتـبـاه حـول هـؤلاء في تمويل وإدارة حـمـلاتـهـم الانـتـخـابـيـة أثـنـاء التشريعيات الماضية، بالاعتماد على المال الوسخ وكذا توظيف أساليب شراء الذمم.

وغير مـعـروف كـذلك لـغـايـة الآن الانـتـمـاء الحزبـي والسـيـاسـي لمن سيشملهم قرار رفع الحصانة المرتقب والإحالات على القضاء ليحاكموا، لكن في حال ما إذا بوشرت العملية وصارت واقعا وتم محاكمة هؤلاء على مستوى المحاكم الابتدائية، ستكون المرة الأولى التي تُفعل فيها مواد الدستور الجديد المتعلقة برفع الحصانة عن النواب على خلفية ممارسات فساد.

ووفـق المصـدر نـفـسـه، فـإن جـمـع معطيات ومعلومات، في إطار الرقابة البعدية، تفيد بوجود "عناصر" ترقى إلى اعتبارها شبهات باستعمال المال الوسخ في الـعـمـلـيـة الانـتـخـابـيـة والدعـائـيـة، وبـالـتـالي قد تكتسي وصفا جزائيا أو جنائيا. وينص دستور 2020 في المادة 130 عـلـى أنـه "يمكن أن يـكـون عضـو البرلمان محل مـتـابـعـة قضـائـيـة عـن الأعـمـال غير المرتـبـطـة بمهـامـه البرلمانية بعد تنازل صريح من المعني عن حصانته". وفي حال عدم التنازل عن الحصـانـة، تـواصل المادة في فـقـرتـهـا الـثـانـيـة، يمكـن إخـطـار المحكـمـة الدستورية لاستصدار قرار بشأن رفع الحصانة من عدمه. فيما تشير المادة التي تليها إلى أنه في حالة تلبس أحد الـنـواب أو أحـد أعضـاء مجلس الأمـة بجنحة أو جناية، يمكن توقيفه، ويتم إخطار بذلك مكتب المجلس الشعبي الـوطـنـي أو مـكـتـب مجلس الأمـة فـورا. وهـنـا يمكـن للمكتب أن يطلب إيقـاف المتابعة وإطلاق سراح النائب أو عضو مجلس الأمـة على أن يعمل فيما بعد بـأحـكـام المادة 130 مـن الدستور. وتتسجم هذه الإجراءات مع تصريحات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال لقائه الدوري الأخير مع الصحافة الـوطـنـيـة عـنـدمـا تحدث عـن "رقـابـة بـعـديـة"، لم تـتـوقـف حتى تثبت براءة المشـتـبـه بهم بتوظيف المال الفـاسـد وشراء الذمم خلال الانتخابات.

وكانت الانتخابات المحلية الأخيرة وقبلها التشريعية قد شهدت "غربلة واسـعـة وعـمـلـيـات إسـقـاط وإقصـاء للمئات من الأسماء على خلفية شبهات فساد وتقارير أمنية، عملا بالمادة 187 الـتـي تـتـحـدث عـن الـعـلاقـة بـالمال الفـاسـد، أو على خلفية رصد أحكام وقـرارات قضـائـيـة نـهـائـية مـدونة في صـحـيـفـة السـوابـق الـعـدلـيـة، لـهـؤلاء المترشـــحين المقصين. وتـــعـــرضت العملية لانتقادات واسعة من قبل جل الأحـزاب السـيـاسـيـة، على أساس أن العملية مشوبة بالتناقضات وأن المادة 187 فضفـاضـة ولا تتوفر على آليات واضـحـة في الـتـعـامـل مـع المترشحين والمخاوف من توظيف المال الوسخ في العملية الانتخابية.

م. ف. ع

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

سلطة الانتخابات تدعو المواطنين لتسجيل أنفسهم: المراجعة الدورية للقوائم الانتخابية بداية من الأحد

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس الأربعاء، المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية لاسيما البالغين من العمر 18 سنة كاملة يوم 31 ديسمبر 2021، إلى تسجيل أنفسهم في هذه القوائم على مستوى بلدية مقر إقامتهم.

وأوضحت السلطة في بيان لها أنه "طبقا لأحكام المواد 62 و65 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، فإن فترة المراجعة الدورية للقوائم الانتخابية ستفتتح يوم الأحد 12 ديسمبر 2021 وتستمر إلى غاية 16 من نفس الشهر".

ودعت بالمناسبة الناخبات والناخبين الذين غيروا مقر إقامتهم الى التقرب من اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية مقر إقامتهم الجديدة من أجل إعادة تسجيلهم، حيث يجب أن يرفق طلب التسجيل في القوائم الانتخابية البلدية بوثيقة إثبات هوية المعني وأخرى تثبت محل الإقامة.

كما يمكن للمواطنات والمواطنين الولوج إلى موقع السلطة المستقلة عبر الرابط الآتي: https://services.ina-elections.dz/register للتسجيل الأولي عن بعد في القوائم الانتخابية البلدية، على أن تبقى مكاتب اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية مفتوحة طيلة الأيام المحددة من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الرابعة والنصف مساء. أما بالنسبة للمواطنات والمواطنين المقيمين في الخارج فيتعين عليهم التقرب من الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية لتسجيل أنفسهم وفقا لنفس الإجراءات.

س.س

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

MINORITAIRES AUX ASSEMBLÉES NATIONALE ET LOCALES

Les islamistes en grands perdants

LA SOCIÉTÉ est en train de reconstruire une nouvelle dynamique qui risque de détruire une fois pour toutes l'archaïsme intégriste et ses succédanés.

HOCINE NEFFAH

Le recul manifeste des mouvements islamistes dans la scène politique nationale renseigne sur l'ampleur de la crise qui secoue la mouvance qui a connu ses heures de gloire au lendemain des événements d'octobre 1988. Mais force est de constater qu'à travers l'éveil de la société sur la chose politique et les expériences passées, le temps de la démonstration de force est bel et bien fini. La nébuleuse islamiste vit une situation d'impasse rarement vécue depuis plusieurs décennies.

Le Mouvement de la société pour la paix (MSP) et le Front de la justice et de développement (FJD) et le mouvement El-Bina, sont des partis qui se réclament de la mouvance islamiste. Ils se montraient avec ostentation comme étant des mouvements ne souffrant d'aucune représentativité et d'ancrage au sein de la société. Cette assurance les a poussés à croire que toutes les Assemblées élues du pays y compris le Parlement, seront entre leurs mains sans coup férir. Voilà que les choses ne se réalisent pas telles qu'ils croyaient, et que la situation semble avoir pris une trajectoire des plus catastrophiques et désastreuses depuis leur création à ce jour. La problématique des islamistes réside dans leur constitution programmatique et discursive.

Les dernières élections ont montré le véritable poids des islamistes

La politique est vue à leur niveau comme étant un piédestal pour réaliser un objectif caché. Donc, la démarche adoptée par cette mouvance consiste à faire de la politique juste un moyen. C'est ce machiavélisme que les islamistes sont en train de payer aujourd'hui chèrement.

Cette attitude versatile et hypocrite n'a pas tardé à être dévoilée en plein jour. Le peuple a suivi le parcours de cette nébuleuse et son discours aux antipodes de la réalité concrète. C'est dire que la société est en train de connaître des changements et de nouveaux réflexes quant aux projets et aux programmes des partis politiques et leurs agissements sur le terrain et d'une manière palpable.

La crise que vit la mouvance islamiste est profonde, c'est-à-dire que la matrice de cette dernière est complètement détruite. L'argumentaire et le corpus auxquels elle se référait, ne font plus recette. Depuis des décennies les islamistes ne faisaient que répéter les mêmes rengaines et les mêmes clichés. Ils recouraient à des prismes et des schèmes préétablis et préconçus. Jamais la mouvance islamiste n'avait proposé un programme politique, économique et social reflétant la réalité concrète et vécue par les Algériens et les Algériennes. Ils ont de tout temps essayé de détourner la situation réelle en la transformant en des questions qui s'inscrivent en porte-à-faux par rapport aux enjeux qui concernent la majorité du peuple. Ils ont toujours joué sur les clivages et des antagonismes d'ordre idéologique et religieux. C'est une manière propre à eux pour mettre de la pression mentale sur la société avec leur discours anachronique et en contradiction totale avec les urgences qui impriment la société et la nécessité de les dépasser. La bérézina qui a frappé de plein fouet les islamistes est un signe avant-coureur qui renseigne sur les préjugés que les Algériens construisent sur les partis qui s'autoproclament représentants de l'islam, une façon perfide et hypocrites de montrer les autres partis comme étant des mouvements à l'opposé de l'islam. Fini le temps de la rente symbolique et religieuse. Un parti politique est d'abord un programme, le programme doit être la résultante et la quintessence d'un travail concret et d'une analyse émanant de la société et de ses exigences réelles. La période où les promesses relevaient des chimères et des charades est révolue d'une manière irréversible.

H. N.

El Watan

ÉLECTIONS LOCALES ET JEU DES ALLIANCES

Des partis politiques dénoncent l'«instrumentalisation de l'argent sale»

Des partis politiques, à l'image du FFS, du FLN et du MPS dénoncent l'intrusion de l'argent sale, mais aussi la nouvelle loi électorale qui ouvre la voie aux «arrangements souterrains et contre-nature» pour l'établissement des majorités au sein des assemblées élues.

Plus d'une semaine après l'annonce officielle des résultats des élections locales, la majorité des collectivités locales sont toujours sans assemblée en raison, principalement, des tractions qui se poursuivent entre les différentes listes. Mais ce jeu d'alliance n'est pas sans conséquences puisque nombreux sont les partis politiques qui découvrent la réactivation des anciennes pratiques et dénoncent l'intrusion de l'argent sale et le recours à l'achat des voix. Le FLN, le FFS et le MSP et d'autres partis ont ouvertement accusé certaines formations politiques, sans toutefois les citer, d'utiliser l'argent sale dans le but de sceller des alliances électorales et s'emparer ainsi du pouvoir local. Très en colère, le FFS, par la voix du membre de l'Instance présidentielle, Hakim Belahcel, dit découvrir les *«affres»* de la nouvelle loi relative au régime électoral. Un texte juridique qui ouvre, selon lui, la voie aux *«arrangements souterrains et contre nature pour l'établissement des majorités au sein des assemblées locales»*. Belahcel déplore dans ce sens *«l'instrumentalisation, en toute impunité, de l'argent sale»* et *«des combinaisons surréalistes»* pour déchoir les listes victorieuses et introniser par la force de la loi des élus qui ont pu contourner, affirme-t-il, le choix populaire et le verdict électoral. Ainsi, dit-il, des listes perdantes après une coalition contre les gagnants peuvent prétendre à la faveur de cette loi, prendre les commandes de beaucoup de collectivités en contradiction totale avec le choix populaire majoritaire. *«Nous assistons, hélas, au lendemain de l'annonce des résultats électoraux, à la recrudescence des anciennes pratiques faites de spoliation de la volonté populaire et de perversion, toute honte bue, des majorités dégagées par les urnes»*, condamne la direction FFS qui considère que ce *«genre d'aberrations juridiques et politiques»* ne feront que creuser davantage le fossé entre le peuple et les institutions qui souffrent énormément *«de manque de légitimité et de crédibilité»*. La direction du vieux parti de l'opposition a donné instruction à ses élus pour s'inscrire dans des coalitions qui «respectent» les majorités et qui n'entravent en aucune manière le fonctionnement normal des assemblées élues. *«Encore une fois, le temps a donné raison à notre parti, qui avait tiré très tôt la sonnette d'alarme sur les carences juridiques que comporte cette nouvelle loi électorale qui nécessite objectivement débats et réformes dans le cadre d'un véritable dialogue national»*, affirme Belahcel.

«LE PARQUET DOIT S'AUTOSAISIR»

Même son de cloche au MSP qui s'élève à son tour contre l'intrusion de l'argent sale, notamment pour accéder au poste de président d'APC. *«Cette nouvelle loi a été conçue pour lutter normalement contre l'argent sale, notamment en ce qui concerne l'achat des têtes de liste. Malheureusement, aujourd'hui des sommes colossales sont déboursées pour l'achat du poste de président d'APC. C'est le retour à la case départ»*, s'exclame le Dr Naamane Laouar, cadre du MSP qui invite les pouvoirs publics à tirer les leçons de ce scrutin et revoir dans le fond la loi portant régime électoral et les codes de commune et de wilaya. Le MSP est persuadé qu'il n'y aura pas de blocage des assemblées, mais il y aura certainement de l'instabilité. *«A titre d'exemple, dans une commune de Sétif, nous avons obtenu 7 sièges, le FLN 6 et le FFS 2. Ces deux derniers ont fait alliance et dans ce jeu, le FFS peut négocier pour diriger l'APC. Des exemples pareils sont légion et dans certains cas au sein du même parti les candidats se disputent la tête de l'APC»*, explique M. Naamane. De son côté, le FLN qui a raflé la majorité, s'est également plaint de l'argent sale qui, a-t-il relevé, a émaillé cette opération électorale en amont, notamment en scellant des alliances électorales, accusant, dans la foulée, certains partis et des listes. Le SG du FLN, Abou-El Fadl Baadji, a appelé à mettre fin à ces pratiques *«indignes de l'ère de la nouvelle Algérie et qui attentent à la volonté populaire»* et a toutefois exhorté le parquet général à agir à l'effet de sanctionner les auteurs de ce qu'il qualifie de *«crime»*. Concernant l'élection du président d'APC, faut-il rappeler que l'ordonnance a modifié certaines dispositions du code communal afin de les harmoniser avec le nouveau régime électoral, notamment dans ses aspects liés au président de l'APC et ses adjoints. Ainsi, l'article 65 stipule que «le candidat à l'élection à la présidence l'APC est présenté parmi la liste ayant obtenu la majorité absolue des sièges». *«Dans le cas où aucune liste n'a obtenu la majorité absolue des sièges, les deux (2) listes ayant obtenu 35%, au moins, des sièges peuvent présenter un candidat»*, souligne-t-on. Toutefois, «dans le cas où aucune des listes n'a obtenu les 35%, au moins des sièges, toutes les listes peuvent présenter, chacune, un candidat. L'élection a lieu à bulletin secret. Est déclaré président de l'assemblée populaire communale, le candidat ayant obtenu la majorité absolue des voix», prévoit l'article 65. En outre, «si aucun candidat n'obtient la majorité absolue des voix, un deuxième tour a lieu entre les deux candidats ayant été classés premier et deuxième. Est déclaré élu le candidat ayant obtenu la majorité des voix». Mais, «en cas d'égalité des suffrages, est déclaré élu le candidat le plus âgé».

Nabila Amir

Le Soir D'ALGERIE

RÉSULTATS PROVISOIRES DES ÉLECTIONS LOCALES

Tous les recours refusés

Tous les recours, ou presque, introduits par les partis et les listes indépendantes auprès des tribunaux administratifs auraient subi un refus.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - C'est ce que nous avons appris, hier, auprès de Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle du Front des forces socialistes et candidat élu à l'Assemblée populaire de la wilaya d'Alger. «Tous les recours introduits juste après la proclamation des résultats préliminaires par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections ont été rejetés, au motif que nous avions dépassé les délais puisque, nous a-t-on rétorqué, il fallait les introduire juste après la fin des opérations de dépouillement», soutient le cadre dirigeant du FFS, pour qui «tous les recours introduits par les autres partis et listes indépendantes ont subi le même sort».

Alors que, précise-t-il, la loi électorale est claire à ce sujet, puisqu'elle accorde à «toute liste de candidats aux élections des Assemblées populaires communales et de wilaya, à tout candidat et tout parti participant aux élections, la possibilité de contester les résultats provisoires devant le tribunal administratif territorialement compétent, dans un délai de 48 heures qui suivent la proclamation des résultats provisoires».

Des recours qui concernent, selon Belahcel, des «cas avérés de gonflement des procès-verbaux au niveau de certaines circonscriptions électorales», citant les cas de l'APW d'Alger et des APC de Draria, Hydra et Cheraga, dans la capitale. Un refus dans la forme et dans le fond que nous avons, par ailleurs, confirmé auprès du Rassemblement national démocratique. Le chargé de la communication du parti ne le dit pas d'une manière claire, se limitant à affirmer être en «attente des verdicts du Conseil d'État, qui doivent tomber demain jeudi ou après-demain vendredi», avouant indirectement que les recours introduits auprès des tribunaux administratifs ont été tous refusés. Et dire que, avoue Safi Larabi, «nos recours sont bétonnés», pour signifier qu'ils sont «appuyés par des justificatifs».

Au sujet des tractations concernant l'installation des nouvelles assemblées locales où il n'y a eu que des majorités relatives qui supposent, donc, des alliances, le membre de l'instance présidentielle du FFS avoue la «complexité» de la mission, le vieux Front ayant 65 majorités relatives dans les Assemblées populaires communales. Et de faire part, comme l'a dénoncé, par ailleurs, le secrétaire général du parti du Front de libération nationale, de «l'irruption sans précédent de l'argent sale dans les tractations», surtout que, ajoute-t-il, la cohésion au sein des listes mêmes partisanes fait défaut».

Il faut rappeler que l'article 64 de la loi relative à la commune amendée par l'ordonnance 21-13 du 31 août 2021, prévoit que «dans les 8 jours qui suivent la proclamation définitive des résultats des élections, les élus sont conviés par le wali pour l'installation de l'Assemblée populaire communale». L'article 64 bis stipule que «dans les 5 jours qui suivent son installation et sous la présidence du doyen d'âge des élus, l'Assemblée procède à l'élection du président de l'Assemblée populaire communale». Il s'agit également, selon la même ordonnance, de «la mise en place du bureau provisoire pour superviser l'élection constitué de l'élu le plus âgé, assisté des 2 plus jeunes élus. Ils ne doivent pas être candidats».

Quant à l'article 58 du code de wilaya, il stipule que «l'Assemblée populaire de wilaya se réunit sous la présidence du doyen d'âge des élus de l'Assemblée, en vue de l'élection et de l'installation de son président dans les 8 jours qui suivent la proclamation des résultats des élections. Un bureau provisoire est mis en place pour superviser l'élection, il est constitué de l'élu le plus âgé, assisté des deux plus jeunes élus, qui ne sont pas candidats".

Le bureau provisoire susvisé reçoit les candidatures à l'élection du président et établit la liste des candidatures. Ce bureau est dissous de plein droit dès la proclamation des résultats. Le procès-verbal type relatif à l'installation du président est défini par voie réglementaire. L'article suivant du même code stipule que l'APW élit son président parmi ses membres pour le mandat électoral.

Le candidat à l'élection à la présidence de l'Assemblée est présenté parmi la liste ayant obtenu la majorité absolue des sièges. Dans le cas où aucune liste n'a obtenu la majorité absolue des sièges, les 2 listes ayant obtenu 35% au moins des sièges peuvent présenter un candidat. Dans le cas où aucune des listes n'a obtenu les 35% au moins des sièges, toutes les listes peuvent présenter chacune un candidat. L'élection a lieu à bulletin secret. Est déclaré président de l'Assemblée populaire de wilaya le candidat ayant obtenu la majorité absolue des voix. Si aucun candidat n'obtient la majorité absolue des voix, un deuxième tour a lieu entre les deux candidats ayant été classés premier et deuxième. Est déclaré élu le candidat ayant obtenu la majorité des voix. En cas d'égalité des suffrages, est déclaré élu le candidat le plus âgé.

Et dans les 8 jours qui suivent son installation, le président de l'APW choisit, selon l'article 62, ses vice-présidents parmi les membres, qu'il soumet à l'approbation, à la majorité absolue de l'Assemblée, dont le nombre ne saurait excéder : 2 pour les Assemblées populaires de wilaya de 35 à 39 élus ; 3 pour les Assemblées populaires de wilaya de 43 à 47 élus ; 6 pour les Assemblées populaires de wilaya de 51 à 55 élus.

M. K.

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

EN ATTENDANT L'ÉTAPE DÉCISIVE DES PRÉSIDENTS D'APC

Début d'installation des assemblées locales à Tizi Ouzou

Le véritable enjeu réside, en réalité, dans la prochaine étape, à savoir celle de l'élection du P/APC comme stipulé dans l'article 64 bis.

L'installation des assemblées communales issues du scrutin du 27 novembre dernier a débuté, hier, dans la wilaya de Tizi Ouzou, conformément aux nouvelles dispositions réglementaires apportées à la loi sur la commune, notamment dans son volet relatif au mode d'installation de ces assemblées et de leurs présidents.

Selon plusieurs sources, ces installations ont débuté en même temps aux quatre coins de cette wilaya qui compte, au total, 67 communes réparties sur 21 daïras. Iboudrarène, Illilten, Ath Aïssi… sont entre autres communes où l'installation a eu lieu, hier, dans la matinée, en présence des chefs de daïra au nom du wali. Des installations qui relèvent, à vrai dire, d'une simple formalité tant elles ne cachent aucun enjeu particulier. Il s'agit, tout compte fait, d'acter l'entrée de tous les élus déclarés vainqueurs à l'assemblée locale huit jours après la proclamation des résultats officiels, comme édicté dans la nouvelle loi qui stipule dans l'article 64 que *"dans les huit jours qui suivent la proclamation définitive des résultats des élections, les élus sont conviés par le wali à l'installation de l'Assemblée populaire communale"*.

Le siège de l'APC de Bouzguene. D.R.

Le véritable enjeu réside, en réalité, dans la prochaine étape, à savoir celle de l'élection du P/APC comme stipulé dans l'article 64 bis. *"Dans les cinq jours qui suivent son installation, et sous la présidence du doyen d'âge des élus, l'assemblée procède à l'élection du président de l'Assemblée populaire"*, est-il précisé dans ledit article. C'est au cours de cette installation des futurs P/APC que se révélera tout le poids des alliances qui font déjà courir, depuis le lendemain des élections, les nouveaux élus des communes à majorité relative, qui se sont aussitôt lancés dans des tractations, pour constituer les alliances inévitables qui leur permettront d'éviter toute mauvaise surprise. Des alliances souvent discrètes et parfois tellement fragiles qu'elles peuvent cacher quelques surprises comme dans la commune du chef-lieu de wilaya où les groupes vainqueurs n'ont, selon des échos, même pas la garantie de voir les élus d'un même groupe voter pour le candidat choisi initialement. Cela d'autant que le vote s'effectuera à bulletin secret. Concernant l'APW de Tizi Ouzou, même si le jeu des alliances a désormais pris fin avec l'entente concrétisée entre le FFS, qui a obtenu une majorité relative de 15 sièges, et les deux groupes d'indépendants, Tagmats et Thighri Bugdud, qui ont obtenu 7 sièges chacun, il n'en demeure pas moins que l'installation officielle se fait toujours attendre tant, selon nos sources, la plupart des recours rejetés par le tribunal administratif ont donné lieu à des appels devant le Conseil d'État qui, jusqu'à hier en fin de journée, n'avait pas encore tranché.

SAMIR LESLOUS